



الكابنلسق ققرر عدم إجراء ألسق أغيرر فلسظروف الأسرى الفللسطلسنلسن إلى حلسن إجراء
مداولات بعد الأعلاد اللفهوللس (عن "إسرائلس اللوم")

فلس هذا العدد

أخبار وتصرفات

- إصابة مسطوطنلسن إسرائلسلسن فلس عمللسة إطلاق نار فلس بللسة حوارة..... 2
- "الكابنلسق" ققرر عدم إجراء ألسق أغيرر فلسظروف الأسرى الفللسطلسنلسن فلس السجون
الإسرائلسلسة إلى حلسن إجراء مداولات بهذا الشأن بعد الأعلاد اللفهوللس..... 2
- المحكمة العلسا أنهت أول جلسة بشأن طلبات اللاماس ضد قانون تقللسص حجة
المعقوللسة؛ رئلسة المحكمة أوجه اللاملسة إلى القانون وحزب الللكود فتمهم هذه المحكمة
بمحاولة اللاملسة من السلسة..... 3

مقالات وتحليلات

- لوسلس ملسمان: رئلس الموساد مُحبط، لكن للس من الإلرانبلسن..... 5
- عوفر شلسح: ما هلس الأهلاد الحلقلسة للهجوم الللملسن على القلسادات الأمللسة؟..... 8

مطوفرة على موقع المؤسسة:

<https://digitalprojects.palestine-studies.org/ar/daily/mukhtarat-view>

[إصابة مستوطنين إسرائيليين في عملية إطلاق نار في بلدة حوارة]

”معاريف”، 2023/9/13

قال بيان صادر عن الناطق بلسان الجيش الإسرائيلي إن مستوطنين إسرائيليين أصيبا بجروح طفيفة في عملية إطلاق نار وقعت في بلدة حوارة، جنوبي نابلس، أمس (الثلاثاء).

وأضاف البيان أن قوات الجيش الإسرائيلي دفعت بتعزيزات عسكرية إلى المنطقة، وقامت بنصب حواجز وإغلاق طرقات، وبتمشيط المنطقة، في محاولة للعثور على منفذي العملية.

وذكرت تقارير إسرائيلية أن أحد المستوطنين المصابين في العملية هو حفيد مؤسس حركة ”كاخ“ الإرهابية منير كهانا، والمصاب الآخر هو قريب رئيس مجلس مستوطنة كريات أربع في الخليل.

وقال رئيس بلدية حوارة معين الضميدي إن الجيش الإسرائيلي انتشر بكثافة في البلدة، وأغلق جميع المفترقات والطرق، وعرقل حركة السكان.

وأضاف أن الجيش أجبر أصحاب المحلات التجارية في الشارع الرئيسي وسط البلدة على إغلاقها، في حين انتشرت مجموعات من المستوطنين على أطراف البلدة.

[”الكابينيت“ يقرّ عدم إجراء أي تغيير في ظروف
الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية إلى حين
إجراء مداولات بهذا الشأن بعد الأعياد اليهودية]

”يديعوت أحرونوت”، 2023/9/13

قرر المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر للشؤون السياسية-الأمنية [”الكابينيت“] في الاجتماع الذي عقده أمس (الثلاثاء) أنه لن يكون هناك أي تغيير في ظروف

الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، وذلك إلى حين إجراء مداولات بهذا الشأن، بعد الأعياد اليهودية التي تنتهي يوم 7 تشرين الأول/أكتوبر المقبل. وجاء اجتماع "الكابينيت" هذا في إثر سجال اندلع بين رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو ووزير الأمن القومي إيتمار بن غفير، بشأن قرار الأخير القاضي بتقليص الزيارات للأسرى الفلسطينيين من مرة كل شهر إلى مرة كل شهرين. وعقب هذا القرار، أعلنت الحركة الفلسطينية الأسيرة أنها قررت بدء إضراب مفتوح عن الطعام في منتصف الشهر الحالي.

كما عقد الاجتماع على خلفية ادعاءات أجهزة الأمن الإسرائيلية بوجود إنذارات كثيرة لتنفيذ عمليات مسلحة خلال فترة الأعياد اليهودية التي تبدأ بعد رأس السنة العبرية في نهاية الأسبوع الحالي، وكذلك على خلفية تراجع كفاءات قسم من أذرع الجيش الإسرائيلي، بينها سلاح الجو، بسبب احتجاجات عناصر تشكيلات الاحتياط ضد خطة إضعاف جهاز القضاء وتوقف المئات من الطيارين الحربيين بينهم عن الامتثال للخدمة العسكرية. كما أن أجهزة الأمن الإسرائيلية تتوقع تصعيداً أمنياً في جبل الهيكل [الحرم القدسي الشريف] بسبب احتمال قيام المستوطنين بعمليات اقتحام خلال الأعياد اليهودية، وتخشى أن تصل الأمور إلى وضع شبيه بأحداث عيد الفصح العبري الأخير، عندما جرى إطلاق عشرات القذائف الصاروخية من الجنوب اللبناني، وسقطت 4 قذائف منها في مناطق أهلة في شمال إسرائيل، واعترضت منظومة "القبة الحديدية" بعضها، بينما شنّ الطيران الحربي الإسرائيلي غارات على مواقع فلسطينية في الجنوب اللبناني.

**[المحكمة العليا أنهت أول جلسة بشأن طلبات الالتماس ضد قانون
تقليص حجة المعقولة؛ رئيسة المحكمة توجه انتقاداً إلى القانون
وحزب الليكود يتهم هذه المحكمة بمحاولة انتزاع السيادة من الشعب]**

"يديعوت أحرونوت"، 2023/9/13

انتهت في ساعة متأخرة من الليلة الماضية الجلسة الأولى التي عقدتها المحكمة الإسرائيلية العليا لمناقشة طلبات التماس ضد تعديل "قانون أساس: القضاء" الذي ينص على تقليص حجة المعقولة.

واستمعت المحكمة في القسم الأخير من الجلسة إلى ردّ ممثلي الحكومة والمستشارة القانونية للحكومة على ادعاءات مقدّمي طلبات الالتماس. وتجاوزت جلسة المحكمة، التي بدأت في الساعة التاسعة من صباح أمس، المدة المخصصة لها، والتي قدّرت بـ6 ساعات. وعقدت الجلسة بكامل هيئة المحكمة العليا المؤلفة من 15 قاضياً، وذلك لأول مرة منذ سنة 1970.

افتتحت الجلسة رئيسة المحكمة العليا القاضية إستير حيوت، فقرأت التعديل على "قانون أساس: القضاء"، الذي صادق عليه الكنيست بالقراءتين الثانية والثالثة يوم 24 تموز/يوليو الماضي، وينص على تقليص حجة المعقولة، ويمنع المحكمة من ممارسة رقابة قضائية على قرارات الحكومة ورئيسها ووزرائها. واستمعت المحكمة إلى مرافعات مقدّمي طلبات الالتماس، وهم 8 جهات. كما استمعت إلى أحد مهندسي خطة الحكومة لإضعاف جهاز القضاء، وهو رئيس لجنة الدستور والقانون والقضاء البرلمانية عضو الكنيست سيمحا روتمان، والمحامي الخاص الذي يمثل الحكومة في هذه المحكمة إيلان بومباخ.

وخلال الجلسة، وجّهت رئيسة المحكمة العليا انتقاداً غير مباشر إلى التعديل، وتساءلت خلال المداولات عن الجهات التي يمكن أن تضمن تصرف الحكومة بمعقولة؟ وأشارت إلى أن معيار المعقولة موجود على الأقل منذ 40 عاماً، إن لم يكن منذ إقامة الدولة.

وأضافت حيوت: "هناك آلاف القرارات الفردية التي يتخذها الوزراء وتؤثر في حياة المواطنين اليومية. وفي معظم الأحيان، لا نتدخل، لكن في بعض الأحيان، يكون هناك سبب للقيام بذلك، غير أن التعديل الأخير يمنع كل محكمة في البلد من القيام بذلك."

وقال وزير العدل الإسرائيلي ياريف ليفين إن المداولات الجارية في المحكمة العليا تنطوي على مسّ شديد بالديمقراطية، وبمكانة الكنيست. وأضاف أن مجرد النظر في إمكانية شطب قوانين أساس، وفي إمكانية الإعلان أن رئيس الحكومة يتعدّر عليه القيام بمهامه، هما بمثابة مسّ شديد بحكم الشعب.

وأضاف ليفين: "إن المحكمة العليا التي يعين قضاتها أنفسهم في غرف مغلقة، ومن دون بروتوكول، تضع نفسها فوق الحكومة والكنيست والشعب، وكذلك فوق القانون. وهذا وضع مناقض للديمقراطية بشكل مطلق، ويعني أن هذه المحكمة هي من دون أي توازنات أو كوابح."

وتوقعت مصادر مسؤولة في المحكمة العليا أن تصدر المحكمة العليا قرارها بشأن طلبات الالتماس في كانون الثاني/يناير المقبل في الحد الأقصى. وأصدر حزب الليكود أمس بياناً شن فيه هجوماً حاداً على المحكمة العليا. وجاء في البيان أن أهم عنصر في الديمقراطية هو أن الشعب صاحب السيادة، وأن الكنيست يستمد سلطته من الشعب، وتستمد الحكومة سلطتها من الكنيست، وتستمد المحكمة العليا سلطتها من قوانين الأساس التي يسنها الكنيست، وبناءً على ذلك، في حال قيام المحكمة العليا بإلغاء قوانين أساس، فإنها بذلك تمنح نفسها السيادة عوضاً عن الشعب، ومن شأن هذه الخطوة المتطرفة تقويض أسس الديمقراطية، وهذا خط أحمر لا يجوز تجاوزه.

مقالات وتحليلات

يوسي ميلمان، محلل الشؤون الاستخباراتية

”هآرتس“، 2023/9/12

رئيس الموساد مُحبط، لكن ليس من الإيرانيين

- تهديدات رئيس الموساد دافيد برنياع، الموجهة ضد إيران ليست جديدة. إنها تهديدات مبالغ فيها، وعلى الرغم من أنه لم يقل هذا بوضوح، فإنها تشير إلى إحباط أحد المسؤولين الكبار في المنظومة الأمنية مما تقوم به الحكومة ورئيسها.
- تحدّث برنياع خلال مؤتمر ”معهد الدراسات ضد الإرهاب“ في جامعة رايخن في هرتسليا. وهو مؤتمر تحول إلى سنوي، ويشارك فيه كبار مسؤولي الأجهزة الأمنية ووزراء في الحكومة.
- قال برنياع إن جهازه قام في سنة 2023 بإحباط 27 محاولة من إيران وأذرعها لإلحاق ضرر بأهداف إسرائيلية وأخرى يهودية خارج البلد. وحذّر من أن إسرائيل لن تتردد في العمل ضد المسؤولين، قائلاً: ”أنا أقول من على

هذه المنصة إن أي ضرر سيلحق بإسرائيلي أو يهودي بأي طريقة كانت، وأشدّد على عبارة بأي طريقة كانت، عبر ذراع إيرانية، سيؤدي ذلك إلى عمليات ضد الإيرانيين الذين أرسلوا الإرهابيين، وأيضاً ضد متّخذي القرار: من المستوى العملياتي حتى الضباط الذين صادقوا على العملية. وأنا أعني ما أقول. هذه الأثمان ستُدفع في عمق إيران، وفي قلب طهران." وبعدها، شدّد برنياع على أن عمليات كهذه التي تقوم بها إيران تكون بمصادقة المستويات الأعلى، بما معناه القائد الأعلى خامنئي، وهي رموز يمكن تفسيرها بأنها تهديد لحياة القائد الأعلى.

• كان من الأفضل لو لم يدل برنياع بهذه الأقوال، وذلك لثلاثة أسباب: الأول هو أن تهديدات رئيس الموساد، أو أي إسرائيلي آخر، تجرّ بعدها مباشرة ردات فعل وتهديدات من إيران، والتراشق الكلامي يمكن أن يدفع إلى ردات حادة في الأفعال ذاتها؛ أمّا السبب الثاني فهو أن تهديدات المسؤولين الإسرائيليين الكبار لا تؤثر بصورة خاصة في القيادات الإيرانية، لكن ما يؤثر فيها فعلاً، ويدخلها في حالة جنون وإحباط، العمليات السرية الميدانية، كإحباط خطط لإلحاق الضرر بإسرائيليين، وهي خطط كثرت خلال العام الماضي في العالم، وعمليات تخريبية تُنسب إلى الموساد ضد المواقع النووية والصواريخ في إيران. السبب الثالث هو أنه لا يوجد داع للأقوال، فإيران والعالم برمته يعترفان بقدرات الاستخبارات الإسرائيلية. والموساد أثبت، المرة تلو الأخرى، أن منظومات الأمن والاستخبارات الإيرانية، كالحرس الثوري والاستخبارات وفيلق القدس، يمكن اختراقها. وبحسب مصادر إعلامية، عمل الموساد خلال الأعوام الأخيرة، تقريباً من دون إزعاج، على الأراضي الإيرانية خلال عمليات الاغتيال والتخريب والخطف والتحقيق مع المختطفين.

• ما كان مهماً فعلاً في أقوال برنياع، ولم يحصل على انتباه كافٍ للأسف، هو شرحه لأسباب تعرّز ثقة إيران بنفسها، ولماذا تتجرأ أكثر في محاولاتها إلحاق الضرر بأهداف إسرائيلية ويهودية، وهو ما عزّز نقل الأسلحة

والأدوات القتالية منها إلى حزب الله في لبنان، وإلى "حماس" والجهاد الإسلامي في الضفة الغربية.

- هناك عدة أسباب لذلك، لم يذكر منها برنياع سوى سبب واحد: التعاون المتصاعد بين روسيا وإيران التي تمنح نظام الرئيس فلاديمير بوتين مسيرات، وتقيم من أجل ذلك مصانع محلية لتصنيعها، وتدرّب الطواقم. روسيا أملت ببيع إيران أيضاً صواريخ بعيدة المدى، لكن بحسب برنياع، فإن هذه المحاولة أُحبطت. ولم يشرح كيف تم ذلك.
- طهران تأمل بالحصول على مقابل من موسكو. وشدد برنياع على ذلك، قائلاً: "إن التخوّف هو أن يمنح الروس الإيرانيين ما ينقصهم: أدوات قتالية متطورة، من المؤكد أنها ستهدد سلامتنا." وبعدها، تحدّث برنياع حتى عن الخطر الوجودي الذي يهدد إسرائيل بسبب ذلك. يمكن أن يكون قد رمز إلى احتمال أن تزوّد روسيا إيران بمعدات لمشروعها النووي.
- إن قدرة تأثير الموساد في التعاون الاستراتيجي بين روسيا وإيران محدودة. وحتى هذا القليل أيضاً لحق به الضرر بسبب السياسة الأحادية لحكومة إسرائيل التي تدعم روسيا وتتخلى عن أوكرانيا في الحرب بين الدولتين. إن موقفاً متوازناً أكثر لإسرائيل كان يمكن أن يقلل من الاندفاع الروسي لمساعدة إيران.
- لكن السببين الأهم للجرأة الإيرانية، واللذين امتنع برنياع من ذكرهما، هما: خطوات [رئيس الحكومة] بنيامين نتنياهو التي تُضعف المجتمع في إسرائيل، وتدفع إيران وبقية أعداء إسرائيل إلى الشعور بأن هذه الأخيرة تتفكك من الداخل؛ والثاني أيضاً ينبع من خطوات حكومة نتنياهو، وهو التراجع في العلاقات مع الولايات المتحدة بصورة خاصة، ومع العالم الديمقراطي الليبرالي الغربي عموماً.
- برنياع كغيره من رؤساء الأجهزة الأمنية، يعلم جيداً بأن هذين السببين هما اللذان يؤججان وقاحة إيران وجرأتها وثقتها بنفسها. وبكلمات أخرى، إسرائيل بقيادة نتنياهو تشكل تهديداً وجودياً لنفسها أكثر بكثير

مما تقوم به إيران بقيادة خامنئي. وهذا ما لا يستطيع برنياع قوله لأنه موظف ومؤسساتي. وعلى الرغم من ذلك، فإنه يستطيع أن يكون هجومياً أكثر، عبر الرموز؛ ويجب عليه، هو ورؤساء الأجهزة الأمنية، التوضيح لنتنياهو مصادر الخطر الذي تواجهه إسرائيل فعلاً. فتهديد إيران لن يغير شيئاً من هذا الواقع.

عوفر شيلح، باحث في "معهد أبحاث الأمن القومي" في جامعة تل أبيب وعضو كنيست سابق

موقع "معهد دراسات الأمن القومي"، 2023/9/12

ما هي الأهداف الحقيقية للهجوم اليميني على القيادات الأمنية؟

- التشريعات التي تقودها الحكومة منذ بداية العام الحالي بشأن العلاقة بين الحكومة والجهاز القضائي، أطلقت العنان لحرب الهويات الإسرائيلية. خلال هذا الصراع، تم اختراق خطوط لم تُخترق سابقاً في تاريخ الدولة، وهي حقيقة قادرة بحد ذاتها على جعل الأمن القومي في خطر.
- إن إحدى الظواهر الخطرة في هذا السياق هي هجوم وزراء في الحكومة وأعضاء كنيست، وأيضاً متحدثين بارزين من أوساط داعمي التشريعات ضد من يخدمون في الجيش: جنود احتياط أعلنوا وقف تطوعهم بسبب ما يرون أنه خطر على هوية إسرائيل الديمقراطية، وهناك خطر لا يقل أهمية، هو الهجوم على رؤساء الأجهزة الأمنية. إن جزءاً من الأقوال، كالهجوم الذي قامت به عضو الكنيست طالي غوتليب على الجيش وجهاز الأمن العام ["الشاباك"] واتهامهما بأنهما "يعملان لدى المخربين"، هو مجرد أقوال فارغة، هدفها كسب تأييد الأطراف المتطرفة جداً من أوساط داعمي التشريعات؛ في المقابل، هناك هجمات ضد القيادة الأمنية، يبدو أن

أسبابها مختلفة، بعضها مخفي عن العيون. والدليل أنها بدأت قبل العاصفة الأخيرة بوقت طويل.

- بعد اتفاقيات أوسلو، وخاصة بعد الانسحاب من قطاع غزة، سُمعت تصريحات متطرفة من حاخامين هاجموا الجيش، ودعوا إلى رفض الامتثال. أما ما نشهده خلال الأعوام الماضية، فهو هجوم شخصي من جهات سياسية على القيادات العليا في الأجهزة الأمنية، ومن الصعب تجاهل إمكانية أن يكون هدفها إضعاف مكانة الضباط كمرجعية في القضايا الأمنية، وصبغهم بصبغة سياسية، لدرجة أنهم مستعدون للضرر بالأمن.

- هدف واضح لهذا الهجوم كان قائد هيئة الأركان العامة السابق غادي أيزنكوت الذي اتخذ موقفاً أخلاقياً واضحاً بالتعامل مع انتفاضة السكاكين. فبعد الخطاب الذي سُمي "خطاب المقص" (الذي قال فيه: لا أريد لجندي أن يفرغ مخزنه على فتاة تحمل مقصاً)، تم الهجوم عليه من سياسيين من اليمين، بادعاء أنه "ألحق ضرراً بالجيش لن نستطيع إصلاحه" (عضو الكنيست عوزي ديان)؛ وهو ما جرى أيضاً خلال قضية إليئور أزاريا، حينها، تم توجيه اتهامات شخصية له (غادي احذر، رابين يبحث عن صديق). كانت هذه الأحداث بارزة، بينما تحولت اليوم إلى شيء روتيني: تظاهرات أمام منازل الضباط في منطقة الوسط وكتيبة الضفة، بالإضافة إلى نشرات وأقوال تُظهر قيادة الجيش كأنها فقدت الروح القتالية والرغبة في النصر.

- يمكن الاعتقاد أنه توجد عدة أسباب لهذه الهجمات: بعض السياسيين من الجمهور الديني-القومي يشعرون بأن عدد الجنود من وسطهم في الوحدات القتالية والقيادة الشابة في الجيش يجب أن ينعكس أيضاً في القيم الموجهة (كما يرونها هم). يبدو أن هدف هذا الهجوم هو زعزعة مكانة القيادة الأمنية التي تتمتع بثقة جماهيرية أكبر بكثير من الثقة بالسياسيين-ولأن هؤلاء المهاجمين يعتقدون أن هذه المكانة يمكن أن

يكون لها تأثير كبير في أي ترتيبات سياسية، إذا جرت، وفي السياسة اليومية في الضفة الغربية. إن القيادات بالملابس العسكرية و"الشاباك" يُعتبرون حراس تخوم، بالنسبة إليهم، يمنعون حُكم اليمين من تطبيق سياساته، وفي الوقت نفسه، لديهم شعبية وأغلبية الجمهور تثق بهم.

- استطلاعات الرأي العام تشير، باستمرار، إلى صورة يتمتع الجيش وقياداته، بحسبها، بدرجة عالية من الثقة الجماهيرية: 80% من الجمهور اليهودي منحوا الجيش علامة ممتازة أو عالية بشأن الكفاءة العسكرية، والثقة به أكبر بكثير من الثقة بالسياسيين. من يهاجم قيادات الجيش، يعرف جيداً أن قياداته تُعتبر موضع ثقة في عيون أغلبية الجمهور الذي يفهم في الأمن، ويتفحصونه بعيون مهنية، وسيخرج من صفوفه من يتعامل، شخصياً، مع كل الإسقاطات الأمنية لكل خطوة.

- القيادة العسكرية كانت هي التي منحت "ختم الشرعية" للخطوات السياسية الطموحة-اتفاقيات أو سلو والانسحاب من غزة. وتطلب أكثر من مرة، لأسباب أمنية، تسهيل حياة الفلسطينيين في الضفة وغزة، وتعزيز التعاون مع أجهزة الأمن الفلسطينية التي، وبحسب قيادات الجيش، تنقذ حياة الإسرائيليين. ومعظم الجمهور يتعامل مع هذا الموقف بجدية عالية.

- الضباط يطبقون يومياً أيضاً سياسة إخلاء بؤر غير قانونية، ويمنعون السيطرة على أراضي الفلسطينيين، ويحبطون العمليات الإرهابية الموجهة ضد الفلسطينيين، ويحاولون الفصل بين المجتمع وبين الفصائل "الإرهابية"، كي يمنعوا مواجهة واسعة. هذه الأمور كلها تستفز السياسيين من اليمين المتطرف، وردّهم هو محاولة لنزع الشرعية عن القيادات الكبيرة، ووصفها بأنها تمنع تطبيق حُكم اليمين الحقيقي، بحسب تفسيرهم.

- وهناك سبب للهجوم أقل وضوحاً، هو أنه يمكن لقيادات الجيش و"الشاباك" منح الترتيبات السياسية شرعية أمنية. فالنقاش بشأن مصير المناطق المحتلة عقب حرب الأيام الستة [حرب حزيران/يونيو 1967] تحولّ،

بمرور الوقت، من نقاش أيديولوجي إلى نقاش أمني، فيه تشديد على القلق من إسقاطات خطوات الانسحاب الأمنية. ولذلك، ضعف الموقف الذي يدفع في اتجاه حل سياسي، بمرور الوقت، حتى بدا اليوم مستحيلاً في عيون الكثيرين من الإسرائيليين. ويمكن أن يكون لدى مهاجمي الجيش تخوفات من أنه في حال كان لدى إسرائيل قيادة ستتوصل إلى اتفاق كهذا، فإن قيادة الجيش وأجهزة الأمن الأخرى ستلين، خوفاً من تأثر الأمن، وترفع من دعم الاتفاق، فإذا كانت المشكلة في أساسها أمنية، وحراس التخوم الأمنية يصادقون عليه، فسيكون من الصعب على المعارضين تجنيد الدعم لمواقفهم. إن المعركة المستمرة التي تصبغ الضباط بصبغة سياسية، كأنهم لا يملكون وعي النصر في هذا السياق، تهدف إلى التشكيك في دوافعهم، وأيضاً في مكانتهم ورأيهم الأمني.

● لا شك في أن لهذه الهجمات أصداء، وبصورة خاصة في أوساط الجمهور الذي يصوت للمهاجمين. هذه الهجمات تُزعزع شرعية الجيش نفسه وقدرة القيادات على القيادة والحفاظ على الشرعية الضرورية للعمليات الأمنية. وفي هذه الأيام بصورة خاصة، حيث كفاءة الجيش ونموذج القوى البشرية متزعزعان، والخدمة العسكرية في القوات النظامية والاحتياط تحولت إلى ساحة معركة في حرب الهويات الإسرائيلية (وهو ما يمكن أن تكون له إسقاطات مستقبلية)، تغدو الهجمات الشعبوية والسياسية على القيادة العسكرية أخطر بأضعاف مضاعفة.

المصادر الأساسية:

صحيفة "هآرتس"

- النسخة المطبوعة

- النسخة الإلكترونية بالعبرية <http://www.haaretz.co.il>

- النسخة الإلكترونية بالإنجليزية <http://www.haaretz.com>

صحيفة "يديעות أحرونوت"

- النسخة المطبوعة

- النسخة الإلكترونية بالعبرية <http://www.ynet.co.il>

- النسخة الإلكترونية بالإنجليزية <http://www.ynetnews.com>

صحيفة "معاريف"

- النسخة المطبوعة

- النسخة الإلكترونية بالعبرية <http://www.nrg.co.il>

صحيفة "يسرائيل هيوم"

- النسخة المطبوعة

- النسخة الإلكترونية بالعبرية <http://www.israelhayom.co.il>

المواقع الإلكترونية لأهم مراكز الأبحاث في إسرائيل.

صدر حديثاً

العولمة والعبرنة في المشهد اللغوي العربي الفلسطيني في إسرائيل

تأليف: محمد أمارة

تدقيق وتحريّر لغوي: نرمين عباس

محمد أمارة، محاضر وباحث في علوم اللغة الاجتماعية في العديد من الجامعات والكليات.

يفحص هذا الكتاب - بصورة معمقة تجليات العولمة والعبرنة في المجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل من ناحية، وتأثيراتها وإسقاطاتها عليه من ناحية أخرى، ولا سيما فيما يتعلق بالهوية واللغة العربية والمشهد اللغوي. ويعاين مدى تغلغل ظاهرة العبرنة - مع كل ما تحمله من دلالات لغوية وأيديولوجية - وتشابكها مع الأسرلة والعولمة والتكنولوجيا، ثم تأثير ذلك كله في هذا المجتمع. كذلك يرصد الكتاب مظاهر العبرنة والعولمة في المشهد اللغوي العربي الفلسطيني في إسرائيل من خلال عبرنة أسماء المواقع العربية، وأسماء المحال التجارية، والمشهد اللغوي في المدارس، ومدى استعمال المواطنين الفلسطينيين للغة العبرية واللغات الأجنبية، وخصوصاً الإنكليزية. ويتناول مسألة اللغة البينية التي يطلق عليها أيضاً: "الهجين اللغوي"، أي الخلط ما بين لغتين.

يتمحور الكتاب حول المنحى اللغوي لدى المجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل الذي مر بتحولات جيو - سياسية هائلة في أعقاب النكبة، وأصبح أبناؤه أقلية مهمشة داخل الدولة، ومروا بمجموعة من التغيرات التي مست بنيتهم الاجتماعية والاقتصادية والهوياتية، فضلاً عن لغتهم العربية ومخزونهم اللغوي.

